المادية الديالكتيكية كوسيلة في تطوير النظم السياسيّة

الدكتور فارس نداف*

الملخص

اعتماداً على مبادئ الماديّة الجدليّة كمنهج عام في الإدراك الاجتماعي، وإدراك الواقع، ومن خلال تحليل النظم السياسية في المجتمع الاشتراكي، وتطوره عن طريق الاستخدام الواعي في الظروف الواقعية للوجود الاجتماعي، تلك الظروف المشكلة للتنظيم السياسي للمجتمع الاشتراكي، باعتبار أن هذه الظروف محددة تاريخياً.

إن تحقيق الأساليب المنهجية لتطور الكيان الاجتماعي في الحياة الاجتماعية عن طريق استخدام وسائل المنهجية العلمية، يعدّ إحدى الأدوات الفعّالة للتقدم الاجتماعي، وشكلاً من الأشكال العلمية لتحقيق نظرية البناء الاشتراكي.

التصورات الفلسفية العامة لجميع أنواع الاتجاهات، والأساليب المستخدمة في التحليل المنهجي مثل المنظومة العامة والمنظومة التنظيمية أو المنهاج التنظيمي والنظام الوظيفي ليست موجهة إلى الوصول بهذا العلم الاجتماعي المطروح في أوائل القرن العشرين إلى درجة المثالية، ولكن موجهة بشكل أساس، إلى سبر أغواره وتحليله وكشف مضامينه وتسليط الضوء على آليته المنهجية.

كلمات مفتاحية: 1. الثقافة، 2. المنهج، 3. المادية الديالكتيكية، 4. الحزب، 5.الطبقة، 6. المجالس، 7. المنظومة، 8. البنية الوظيفية، 9. البنيويّة، 10. التحليل المنظومي.

* قسم الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين.

مخطط البحث:

أ- مقدمة.

1. أهمية البحث وأهدافه.
2. منهجية البحث.

ب- أهمية المنهج ودوره في كيفية قراءة النظم الاجتماعية – السياسية وضرورته لتطويرها.

ت- الطبقة العاملة بوصفها أداة التغيير ورافقته

ث- اتجاه المنهج العلمي وقضاياه

ج- المبادئ العامة للمادية الديالكتيكية كوسيلة للمعرفة ولتحويل النظم الاجتماعية.

ح- خاتمة.

مقدمة:

إن النظام السياسي، هو الذي يضمن وجود المجتمع كبنيان موحّد، تقوده سلطة سياسية مركزية، وله الدور الفعال في توظيف سائر النظم الاجتماعية وتطويرها، وهو ما يلاقي عناية خاصة في تشكيل الخطط الطويلة الأمد، أو القصيرة المدى، للتطوير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وفي تجديد الموارد والطاقات، عن طريق هيئات الرقابة والتنفيذ.

ولا يمكن للسياسة في المجتمع الطبقي، إلا أن تحمل سمات طبقيةً، لأنها تعبير عن توجّهات فئات كبيرة من المجتمع، وعن قيمها وعن مصالحها، وللسياسة دور فعال في قيادة المجتمع في أي نظام. ويقوم الارتكاز على النظام السياسي لأنه الوسيلة الحاسمة في تعزيز التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية.

إن كثرة وظائف النظام السياسي، وتعقده وتعدد مستوياته، يجعل منهج التحليل العلمي ضرورة ماسة لمجمل نشاط المجتمع السياسي، وإن تتبع هدف تشكل الوعي السياسي، والثقافة* السياسية إنما يعني:

أولاً: تحويل المعارف السياسية إلى قوة حقيقية واقعية، تحدد تصرفات الناس، وتوجه نشاطهم اليومي.

ثانياً: القبول الواعي من قبل الجماهير بالبرامج المطروحة من قبل الأحزاب الثورية، وبمقتضى منهج التحليل العلمي للنظام السياسي نستطيع أن نحدّد الوصول إلى وعي الجماهير وما يولد في نشاط الناس مادياً وروحياً.

ثالثاً: اتخاذ المسائل العلمية المبرهن عليها، لتشكيل النظام السياسي الذي يؤدي الوظائف القيادية في المجتمع المعاصر.

رابعاً: الحاجة المتنامية – في الواقع الاجتماعي – للأفكار والبرامج المعتمدة من قبل الأحزاب السياسية.

1. أهمية البحث وأهدافه:

أضحت الحاجة ملحّة إلى اتباع طريقة علميّة لدراسة النظم السياسية وتطويرها لدورها القيادي للمنظمات السياسية في الحياة الاجتماعية، وفي نشاط الأحزاب السياسية والديمقراطيات الشعبية كقوة رئيسة في عملية البناء السياسي، يهدف التحليل الفلسفي إلى بناء النظم المذكورة، وتحقيق وظائفها التنظيمية والقيادية والفكرية والتربوية. والقرن الواحد والعشرون ونحن في العقد الأول منه وقد وصل الإنسان إلى ذروة البحث العلمي إذ شرع في يُشكِّلُ الموقف المعرفي ليصل إلى توجيه المنظومة إلى الهدف المنشود ليترافق مع بناء النظم المعقدة والمختلفة في التسلسل، وفي

* الثقافة: مجمل ألوان النشاط التحويري للإنسان والمجتمع. وكذلك نتائج هذا النشاط. وقد جرت العادة على التمييز بين الثقافة المادية والثقافة الروحية، المعجم الفلسفي المختصر، موسكو: دار التقدم، 1986، صفحة 155.

الشروط التي تقتضي ضرورة إضافة المفاهيم ذات الطابع المنهجي إلى المستوى التركيبيّ لاستخدام المفاهيم الآتي بيانها.

المنظومة – التركيب – الكليّة – التنظيم.

وإني لأتوخى في دراستي هذه المعنى التطبيقي الثابت لمبادئ التنظيم المنظومي المنهجي لتحليل النظام السياسي كعضويّة متكاملة.

2. منهجية البحث:

استُخدِمَت المبادئ العامة للمادية الديالكتيكية- كوسيلة للمعرفة - لتحويل النظم الاجتماعية وبحث العلاقة بين الشمولية والمنهجية في أداء وظيفة النظم السياسية وتطورها.

أ- أهمية المنهج ودوره في كيفية قراءة النظم الاجتماعية – السياسية وضرورته لتطويرها.

إن خصوصية توظيف العلم في حياتنا يمكن أن يجد حله المفضل، والمثبت علمياً بالاعتماد على المبادئ الديالكتيكية، باعتبار أنها المنهج العلمي الأصلح لإدراك الظواهر الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس يمكن أن يتحقق مبدأ التصنيف الذي يحتّم النظر إلى المجتمع تأريخياً أي إنَّ كل عنصر اقتصادي، سياسي، قانون...، ينبغي له أن يفهم، ويكشف عنه بشروطه المادية، آخذين بالحسبان خصوصية هذه الشروط ذات الاستقلالية النسبية لوظيفته.

إن تحليل أية ظاهرة في الحياة الاجتماعية، يتطلب التنفيذ المنطقي لمبدأ المادية إظهار:

- الشروط المادية لوجود هذه الظاهرة ولظهورها، طبقاً لما أشار إليه ن. ج. كيالي وم. ى كافالزون[1].
- مكانها في نظام الكيان الاجتماعي.
- علاماتها الخاصة وخصوصيتها، وحتمية حضور فعلها في المجتمع وفعالية ذلك.
- وظائفها الاجتماعية. وحدود تأثيرها. وامتداده.

وتجدر الإشارة إلى أنه لابدَّ من استخدام أساليب المنهج* العلمي في تحليل النظام السياسي وتحديد سمات تفاعله مع بقية النظم الاجتماعية، ودراسة خصوصيات هذا النظام من خلال واقع العلاقات السياسية، التي تدخل في نظام علاقات أكثر اتساعاً تحمل استقلالية ذاتية نسبية.

إن النظام السياسي – وفق هذا الاتجاه – إنما يكشف عن علاقات أساسية عدة في الوقت نفسه تحضّ كلّ نظام اجتماعي يجسّد في صلبه سمات النظام العامة، الأمر الذي يدعونا إلى المعالجة المنهجية في دراسة العلاقات السياسية معتمدين على المادية الديالكتيكية*، ومبادئ تحليل الموضوعات المعقدة، التي لا يكتفى أن نتمثل أحدها، ونعزله عن محيطه، وإنما لابدَّ من دراسة إحصائية لعناصره، وتفاعله مع ما يحيط به، ومن ثم يُدرس. الموضوع – كمادة متكاملة التطور بنفسها، بوظيفتها التي تتحتم،

1 كيللي ن. ج. كورفان، م.ي، النظرية والتاريخ (القضايا العلمية والتاريخية)، موسكو: دار الإصدارات السياسية، 1981، ص 45.

* المنهج: أسلوب في دراسة الظواهر الطبيعية والاجتماعية يقوم على تحليل أصلها وتطورها، المعجم الفلسفي المختصر، موسكو، دار التقدم، 1986، صفحة 49.

* المادية الديالكتيكية، فلسفة الماركسية اللينينية التي تجمع عضوياً بين الحل المادي للمسألة الفلسفية الأساس وبين الديالكتيك علم القوانين العامة لتطوير ظواهر الواقع الموضوعي، وعملية المعرفة، ومنهج ثوري في معرفة الواقع وتعتمده مبادئ المادية الديالكتيكية، المعارف الاجتماعية والسياسية، موسكو، دار التقدم.

من خلال الوسط الخارجي، فتجسّد بالعلاقات الداخلية الخاصة في مبدأ التنظيم والنشاط الحيوي.

فقد أظهرت بحوث الفلاسفة، أن مبدأ التنظيم المتشكّل في اتجاهات التنظيم العام، والهيكل التنظيمي، والنظام التنظيمي، لا يعدُّ وسيلة منهجية علمية فعالة لإدراك الظواهر الاجتماعية والطبيعية، إلا على أسس المنهج العلمي[2] وقد صرح كوزمين ف. ب "أن ماركس وانغلز لم يتركا لنا بحوثاً خالصة في قضايا التنظيم على شكل نظرية منهجية جاهزة، ولكنهما تركا لنا نظرية تنظيمية في التطور الاجتماعي وأمثلة كثيرة حول حلول تنظيمية محددة، لقضايا متنوعة، تبدو واضحة عند دراسة المجتمع كوحدة متكاملة" وإنّ إحدى خصائص الإدراك – المعرفة الأساسيّة في أي نظام اجتماعي تشمل عملية المعرفة مع عملية الوعي الذاتي لدى الإنسان، لأنه عنصر في النظام، وجوهر اجتماعي فيه والإنسان بهذه الخاصة، إنما يقدم لنفسه اهتماماً كبيراً إذا يتوق للكمال، ويتطلع إلى المعرفة الشاملة للروابط والعلاقات كلّها، مثلما يتوق إلى معرفة لحظات الحتمية ولحظات المصادفة في حياته الاجتماعية. ونظراً إلى أن موضوعية الموضوع تعبّر عن حقيقة التغيير في داخل الإنسان لأنه عنصر فاعل في النشاطات الاجتماعية، فهي تعبر في الوقت نفسه – عن وعيه ومعرفته المترافقة مع التغيرّات في الجسم المدرك.

---

2 انظر: أ- ستروف م. ي. أسس النظرية التنظيم الوظيفية- لينغراد: دار العلم 1972- بيدوبيرغ ي. ف- يودين .ى. غ كوين. المسلك المنظم، وجوهره، موسكو أدار العلم، 1973

ب- بيترو شينكول ل. أ- وحدة التنظيم والحركة الذاتية، موسكو: العلم. 1975.

ج- غفيشياني د. م. المادية الديالكتيكية. الأساس الفلسفي للبحوث النظامية، موسكو: دار العلم، 1980.

د- أفاناسيف ف.ع المجتمع. التنظيم. المعرفة. الإدارة، موسكو: دار العلم، 1981.

ه- كوزمين ف. ب. مبدأ التنظيم، والمنهج العلمي عند ماركس،: دار الإصدارات السياسية، 1986 وآخرون.

من هنا تنبع ضرورة تنوع المسالك لدراسة الظواهر الاجتماعية، وحتميتها، وتظهر وجهات النظر المختلفة في تطور المجتمع وتناميه، إذ إن الكائنات الاجتماعية. والإنسان تحديداً. تنمو وتتطور في مستويات مختلفة في السمات الاجتماعية التي يدركها الإنسان من خلال معرفته بالمجتمع وعلاقته به. وهي تعكس السمات الموضوعية والأحداث السياسية والنشاطات الاجتماعية، وتقوم هذه الظواهر المشروطة بوضع الفرد في المجتمع، ومن ثمَّ في نظام محدد، وفق المقياس الذي تكون فيه عملية المعرفة للظواهر الاجتماعية، متمثلة للذات المدركة، وهذه المتغيرات ملموسة، ومحسوسة على مستوى الذات المدركة، ولاسيما حينما تكون نتائج أفعال البشر ونيَّاتهم مخالفة لما أريد منها، إذا تصبح المتغيّرات الملموسة بشكل أقل طبقاً للفاعل كالطبقة* أو المجموعة المستقلة، وكما أشار منظرو الماركسية لدى دراستهم حركة النظم الاجتماعية: "يجب أن نأخذ بالحسبان بأن دوافع التغيرات لا تحصل بفعل أشخاص مستقلين حقاً، وإن كانوا من القادة، أو من جماعات كبيرة من الناس أو الشعوب الكاملة. ويضم كل شعب بدوره طبقات كاملة وهي المؤدية إلى الحركة"[3].

ومن ذلك فإنه بالإمكان القول: إنَّ جدلية المفاهيم، إنما تعمل على "الانعكاس الواعي للحركة الجدلية في الوجود"[4] وذلك في عالم العلاقات الاجتماعية، حيث تمكن العقل البشري أن يسن قوانين معاكسة للوجود الاجتماعي ولتطوره، فضلاً عن الوعي البشري له.

* الطبقة: الطبقات – مجموعات كبيرة من الناس، تتمايز فيما بينها بالمكانة التي تشغلها في نظام معيّن تاريخياً من الإنتاج الاجتماعي – المعجم الفلسفي المختصر، موسكو، دار التقدم، 1986، صفحة 288.

3 أنغلز. ف – لودفيغ فيورباخ، ونهاية الفلسفة الألمانية الكلاسيكية، ماركس. ك. انغلز. ف. المؤلفات الكاملة، الطبعة الثانية باللغة الروسية، موسكو، المجلد 21، صفحة 307-308.

4 مرجع سابق، ص 302.

أمَّا التصور فيما يخصّ حتمية تحقيق الهدف المنشود، والنتيجة النهائية، فإنه يدفعنا إلى التساؤل عما يمثل هذا التحقيق عند تحليل النظام التنظيمي، وتحليل سمات وظيفته بهذا الشكل، تزداد صعوبة الحركة في عمليات النظم الاجتماعية، وتتبدى صعوبة أخرى هي صعوبة العملية نفسها، وصعوبة إدراكها. كما يظهر أن النقطة المبدئية، التي تميز بين إدراك الظواهر الطبيعية ومعرفة الظواهر الاجتماعية، إنما تكمن في أن النظام واهتمام الناس بظواهره، لا يكمن في الحصول على معارف موضوعية تمكّن من التأثير في تغيير صفات العلاقات في هذا النظام الاجتماعي[5].

لهذا فإن الشرح نفسه يتحتم- بشكلٍ آخر مختلف عن العلاقة المعرفية- بالاهتمام بضرورة تبيان أنّ الفلسفة الماركسية قد أكدت أن تغيّر المعارف العلمية وتطورها واجبة عند تغيير الجسم المدروس وذلك من خلال ربطه بالتحولات في الواقع الاجتماعي المعيشي، إذ توظف المعارف وتدرك الظواهر الاجتماعية المتصفة بخصائص مميّزة قبل كل شيء ولاسيما النتائج المحددة والمعلومات الموجودة في الموضوع عينه، بل ويرتبط بشكل عضوي مضمون عملية الإدراك بالوضع الاجتماعي للذات المدركة، ونظراً إلى أن أيّ انعكاس نظري للموضوع لا يمتلك الحالة المعرفية، إلا حينما يعطي هذا الانعكاس معارف عامة وموضوعية ومستقلة عن الذات المدركة، إن استطاع العلم الحقيقي أن يظهر في مرحلة محددة من التقدم الاجتماعي، ذلك حينما ظهرت طبقة تحميها المعرفة الموضوعية، عن الحياة الاجتماعية – ألا وهي طبقة العمّال.

5 كيللي ف. ح. كالفالزوم م. ي، النظرية والتاريخ، قضية النظرية العملية التاريخية، موسكو، دار الإصدارات السياسية، 1981، ص 6-7.

ت- الطبقة العاملة بوصفها أداة التغيير ورافقته وفق المادية الجدلية

إنّ القاعدة الماركسية التي تقول الطبقة في ذاتها، والطبقة لذاتها*، يصبح للطبقة العاملة بمقتضاها معنى إضافياً: هو المعرفة الموضوعية الصحيحة، ولا شك أن لهذا علاقةً مباشرة بصفات النشاط السياسي وبوظيفة النظم السياسية وبتحليلها في مختلف مراحل تشكلها لطبقة البروليتاريا في ظروف وجودها في مرحلة الرأسمالية وبهذا الشكل، فإن الرسالة التاريخية للبروليتاريا** مرتبطة – بشكل عام – بمهمة سلبية*** تقوم على تحطيم المجتمع الاستغلالي، ونزع السيادة السياسية للبرجوازية، وتنصيب سلطة الكادحين تحت قيادة البروليتاريا، لذا فإن السياسي يحمل سمة الجماهيرية.

ولعل هذا التطبيق للصراع الطبقي في المجتمع البرجوازي قد يبرز مطالب محددة وصارمة إزاء العلم الاجتماعي، في إثبات الإمكانية الموضوعية وضرورة القضاء على المجتمع الطبقي، وإيجاد استراتيجية بهدف تصفية وإيجاد مبادئ علمية لتشكيل الحركة السياسية هذه التي لا تكمن مهمتها في القضاء على الاستغلال فحسب، وإنما تتعدى ذلك إلى أن تكون ذات قوة إبداعية خارقة، وهنا يلاحظ تعاقب النشاط السياسي للبروليتاريا، في ظروف الرأسمالية وفي ظروف الاشتراكية عند وجود

* بانتصار الثورة الاشتراكية تتحول الطبقة العاملة عما كانت عليه في ظل الرأسمالية من طبقة مضطهدة ومستغلّة لتغدو الطبقة السائدة، المعجم الفلسفي المختصر، دار التقدم، موسكو، 1986، صفحة 292.

** البروليتاريا هي الطبقة العاملة. كلمة "البروليتاريا" مشتقة من تعبير قانوني روماني كان يصف في روما القديمة المواطن الذي ليست له أية صفة أخرى في المجتمع سوى أن لديه أطفالاً، يقول ماركس أن البروليتاريا هي الطبقة التي تتحمل كل أعباء المجتمع دون أن تتمتع بأية ميزة من ميزات هذا المجتمع، موسوعة الهلال الاشتراكية، القاهرة، دار الهلال، 1968، صفحة 90.

*** مهمة سلبية لأن البروليتاريا تقوم بتحطيم جهاز الدولة الذي يقوم على الاستغلال – وهذا التحطيم لجهاز الدولة السابق هو سلبي والعملية الإيجابية إقامة ديكتاتورية البروليتاريا إقامة مجمع دون استغلال .

النضال السلبي بالدرجة الأولى، ومن ثم محاولة بناء مجتمع جديد تنتظم فيه البروليتاريا بنظام سياسي معتمد على العمل الإبداعي لفئات المجتمع كلّها.

وتبدأ الظروف تتكون بموضوعية، ويكون فيها تطوير للمجتمع – كهيئة تنظيمية معقدة (السياسة – القانونية – الجمالية) حينما تلبّي المتطلبات العملية للناس اعتماداً على حل المسائل النظرية حول وظيفة الدولة والحزب**** السياسي، وحول أشكال الديمقراطية.

ومن أكثر الأمثلة وضوحاً في هذا الصدد، تطوير نظرية الدولة من قبل منظري الماركسية، من خلال استيعابهم لثورة 1848-1851* إذ إن كارل ماركس قد خرج بنتيجة أن هذه الثورة خلافاً للثورات السابقة كلّها** التي حسمها الجهاز الحكومي لأن مهمة الثورة البروليتاريا، إنما تكمن في القضاء عليه – هذه النتيجة التي انتهى إليها ماركس***، دفعت للتفكير بشكل منطقي في الاستفسار عمن سيحل محل الجهاز الحكومي المحطم، لذا فقد كتب لينين:[6] إلى أي درجة يتمسك ماركس بالأساس الواقعي للتجربة التاريخية، وهذا يلاحظ في ثورة 1851، وقد انحصر السؤال في: دحول من سينوب عن الجهاز الحكومي المنهار، فالتجربة لما تعطِ بعدُ إجابة عن هذا السؤال الذي يطرحه التاريخ على عاتق الأيام فيما بعد أي 1871 سوى كومونة

**** الحزب: تنظيم سياسي يضم الفئات الأنشط بين فئات الطبقة المعنية ويعبر عن مصالحها وأهدافها ويقود نضالها في سبيل تحقيق هذه الأهداف وترسيخها، المعجم المختصر. دار التقدم، موسكو، 1986، صفحة 193.

* ثورة 1848 قضت على نظام لوي فيليب.

** المقصود بالثورات السابقة، الثورة الفرنسية 1789، ثورة 1830 في فرنسا، ثورة 1848، المؤلف.

*** لمزيد من المعلومات انظر كتاب ماركس "الثامن عشر من برومير لويس بونابرت وما كتبه انجلز في مقدمته للطبعة الثالثة من كتاب "الثامن عشر من برومير" المؤلف.

6 لينين. ف. ى، مختارات الجزء الثاني، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، دون تاريخ، صفحة 168-169.

باريس**** التي مكنت ماركس، من أن يرى فيها، شكلاً مفتوحاً للثورة البروليتارية المحررة للعمل الاقتصادي، وعلى هذا النمط يستمر العمل من قبل لينين في تطوير النظرية الماركسية عن الدولة، لذا فقد رفع تجربة الجماهير إلى مستوى النظرية، خلال مجرى الثورة 1905 تلك التي أوجدت المجالس***** إن الحاجة إلى التعديل النظري في برهنة النشاط السياسي، إنما يقوم مع الأساس الذي تحدث فيه تقوية نزعات المعرفة العلمية، التي يحدث فيه تقريب المعايير النظرية في العلوم التطبيقية والاجتماعية.

وقد امتازت مرحلة نهاية القرن المنصرم وبداية القرن العشرين، بانتصار العلوم ولاسيما التطبيقية منها، علماً بأن هذه السمة هي صفة العلوم الأوروبية كلها بدءاً من العصر الحديث وقد انطفأت هذه السمة وتلاشت مع انقضاء النصف الأول من القرن العشرين، فضلاً عن توغّل كثيف لأشكال الإدراك الاجتماعي في العلوم التطبيقية وأساليبها وهذا التغيّر في التوجه وفي أساس التكامل، إنما يحدث بشكل مباشر، عن طريق النقل الآلي لأشكال أحد فروع المعرفة وأساليبها، كما حدث في مرحلة توسع الفلسفة الطبيعة، بيد أنّ تأويل الانعكاس، عبر منهجية المعارف العلمية، وعبر أساليب تحليل العلم وأشكاله، وتطويره بالمحتوى الاجتماعي، لم يقتصر فعله على تغيير هيكل المعارف الاجتماعية المتشكلة، وإنما تعداه إلى ظهور مقياس اجتماعي للعلم نفسه، هذا من ناحية، أمَّا من الناحية الأخرى فإن ظهور طرائق علمية لمنهجية الأنظمة الاجتماعية، أكدت صحة النتيجة التي توصل إليها ماركس: بأن أسلوب التفكير يتغيّر

**** كموموتة باريس: ثورة باريس المشهورة في عام 1871، وهي أول ثورة اشتراكية داعية بأهدافها، لكنها أخفقت إخفاقاً ذريعاً لسوء تنظيمها في المدة من 18 مارس إلى 28 مايو، 1871، موسوعة الهلال الاشتراكية صفحة36، دار الهلال، 1968، صفحة 436.

***** المجالس: المجلس الشعبي هو الجهاز الذي يمارس الشعب من خلاله سلطته الفعلية والمجلس الشعبي يتكون من ممثلي قوى الشعب العامل على المستويات جميعها من القرية والحي إلى المحافظة، موسوعة الهلال الاشتراكي، إصدار 1968، صفحة 487.

ويتطوّر تاريخياً، مع تغيّر الإنسان لأنه عنصر فاعل في النشاط الاجتماعي، وهذا الأسلوب يعكس تاريخ الذات كما يعكس المنطق الداخلي للموضوع المدروس.

ومما سبق نخلص إلى أن كل مرحلة تاريخية جديدة في التطور العلمي والاجتماعي، تختلف نوعياً عن سابقتها في حلّها للمسائل، وفق النظام المنهجي العلمي، في قبول بعض القواعد الأولية، والأساليب، والمبادئ بالتصورات المناسبة في الجوهر والبرهان تلك التي بواسطتها يتفاعل العلم مع إدراك الذات.

وبحسب اعتقاد شيرواكون، بأن المنهج العلمي، هو الشرط الأول للبحث، وهو الذي يحدّد حركة التفكير نحو الحقيقة، هذا من جهة والمنهج العلمي نفسه يعدّ نتيجة عمل التفكير في المادة من جهة أخرى كما تعدّ نتيجة البحث مهمّة وقيمة ولا تقل عن المحتوى (المضمون) الحاصل[7] وهذا التعريف استمرار لفكرة – انغلز – حول السمات التاريخية لتطوير العلم الذي يفترض التفكير في الجسم موضوع البحث، والتغيّر في الواقع الاجتماعي، لذا فإن الاستمرار في المناقشة عن المرحلة التاريخية للإدراك المنهجي إنما تعقبه علاقة المنهج العلمي بالعلم، وهي تتمثل – بشكل خاص في حتمية الثقافة الاجتماعية، خلال تطور العلم، وإلا فإن النظرية المسلم بها اليوم عن ازدياد منهجيته العلم المعاصر التي تشهد على وضع العلم في حتمية الثقافة الاجتماعية، وتطورها، أمَّا النتيجة الأساس الثانية فمرتبطة بتغيّر ارتباط نظرية البناء الاشتراكي وتكنيكه. الاشتراكية ممكنة حينما تكون علمية، أي باتحادها بالعلم، واعتمادها عليه، لدى التفهّم النظري والعملي للتجارب التطبيقية للجماهير.

والتطوّر المستمر للعلم يسلح التطبيق بمعرفة قوانين التطور الاجتماعي، ويتيح لنا استقراء اتجاهات النشاط الاجتماعي، ونزعاته، ومضمونه، وتنشيط النتاج الإبداعي للجماهير والتركيز على أهم التجارب المتراكمة، ومقارنة نتائج العلم نتائج العلم النظريّة بنزعات التقدم الاجتماعي، ويعدّ ذلك كله، حافزاً ثابتاً ودافعاً دائماً للإبداع،

7 شيرواكوف ف. ن، علم الأخلاق والمعيارية، قضايا فلسفية، موسكو، 1982، العدد الثاني، ص 83.

وفي هذا المضمار فإن الفلسفة الماركسية – وهي منهج للمعرفة الاجتماعية – تنفذ وظائفها، التي لا تقتصر على تحليل الواقع، وإنما تتعداه إلى إيجاد طرائق للاستخدام العلمي للمعارف العلمية.

وإذا ما عدنا إلى عمل ماركس "قضايا عن فيورباخ" فإننا نلاحظ ما يأتي "تعبير الحياة الاجتماعية تطبيقيه عمليّة – في جوهرها – والمتصوّفون يرون النظرية متجسدة في التطبيق البشري، وفي تفهم هذا التطبيق في الصوفية"[8].

أمّا النتيجة الثالثة، فهي تذليل الكوارث الطبيعية بشكل موضوعي من خلال عمليّة تطوّر المجتمع، وتشكيل مجتمع واعٍ، ومنظّم منهجياً يظهر متطلبات جديدة نحو العلم، ومساهمته الواقعية في تنظيم المجتمع، وقدّ عبّر ماركس في "قضايا عن فيورباخ" عن تلك المطالب "حاول الفلاسفة شرح العالم، ولكنّ الجوهر يكمن في تغير هذا العالم"[9].

يبدو لنا أنّ المطالب التي أشار إليها ماركس هي مطالب جديدة نوعيّاً تجاه العلم عن المجتمع، وتجاه العلاقة المتبادلة بين العلم والمجتمع، كما أن الفرق بين الفلسفات السالفة والمادية الديالكتيكية هو معبّر عن تلك المطالب.

ولاسيما أن التحليل الدقيق للمنهج العلمي المعاصر للعلم وعزل ما فيه من أشكال ومستويات للبحث وطرائق للمعالجة، أمور تلقي بمادتها الخاصة للبحث والدراسة، وتصنيف فئات الجهاز، وتشير إلى الصفات المنتظمة للتأثير المتبادل في المنهج العلمي والعلم من جهة، وبين العلم والتطبيق من جهة ثانية.

8 ماركس. ك. قضايا عن فيورباخ "ماركس وانغلز"، موسكو، المؤلفات الكاملة، الطبعة الثانية، بلا تاريخ، المجلد الثالث، صفحة 3.

9 ماركس. ك. مرجع السابق، صفحة 5.

ث – اتجاهات المنهج العلمي وقضاياه

ويمكن القول: إن المنهج العلمي في شكله المتطوّر منذ بداية هذا القرن، قد سار وفق اتجاهين اثنين.

الاتجاه الأول: إتمام النظرية العامة للنظم، والمنهج المنتظم، لبحث الأجسام، والموضوعات الطبيعية والحيّة منها، ودراستها، وهي تتحرّك – حالياً – عن طريق تركيبها على أساس من التحليل المعمّق للمادة الاجتماعية، التي تعدّ الشكل الأعلى لحركة المادة، وفي داخلها أشكال أخرى، ولهذه المادة الاجتماعية واقعها الخاص وأساسها التفاعلي الذي لا يقوم على التفاعل المادي للأجسام الفيزيائية، أو الكيميائية أو البيولوجية فحسب، وإنما على تفاعل العلاقات الاجتماعية التي تقود إلى الموضوعية في أساس مادّي.

الاتجاه الثاني: تطوير المنهج العلمي وإغناؤه بجهاز نظري، يتيح حلّ قضايا النظريات البيولوجية والنفسية وسائر العلوم.

وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذا النوع من نزعات المسلك (طرائق المعالجة) في النظم علمياً، قد وجدت في نهاية الثلاثينيات، من خلال بيرتالانفي وإعلاناته الشفهية من خلال الصراع النظري مع أنصار مذهب الميكانيكية وأنصار مذهب الدنيوية، والأخير هذا – اتجاه إيديولوجي في البيولوجيا، يؤمن بقوة خارقة تحقق الظواهر الحياتية كلها، وصاغ أنصار الدنيوية مبادئ عدّة في دراسة الأجسام الحيّة، كنظم منفتحة، والعناصر جمّة متكاملة، ومرتبطة ببعضها بعضاً، وكامنة في عملية التبادل المتواصل مع الوسط الخارجي بين المادة والطاقة.

وقد شرح بيرتالانفي هذه القضايا على أساس أنها مبادئ مسلّم بها من خلال "النظرية العامة للنظم" وأبدى عدة قضايا ينبغي أن تتلاءم مع أي فرع من فروع العلوم.

1. تثبيت مادة البحث كمنظومة* (بيولوجية، اجتماعية، سبرنتيكية) علم الضبط.
2. لتحليل هذه المادة لابد من توافر وسائل لحلّ المسائل مع تغيّرات كثيرة.
3. يجب أن يطرح مبدأ فهم العالم، على أنه عناصر مختلفة وينبغي الربط بينهما، بغية أن يظهر التساوي للقوانين المؤثرة فيها، بدلاً من الفهم – الآلي الميكانيكي – للعالم ذلك الفهم الذي أدى – عضوياً – إلى تغيّرات فيزيائية في الأجسام بشكلٍ عضوي، وبمحض المصادفة.
4. نظرية تبسيط الأشياء، وردّها إلى أصلها، فتؤول المعارف كلها إلى الحالة الفيزيائية، حيث تبدل بالتوجيه على أساس المذهب العلمي العام في بناء المعارف العلمية.

وقد أشار العلماء الاشتراكيون، بالأهمية العلمية لمبادئ بيرتالانفي، كما أشاروا إلى أنّه: "يعدُّ المسلك المنظّم وسيلة مماثلة لدراسة أي جسم (موضوع Object) مسمّى نظاماً بتصرّف ولدراسة الموضوعات أو الأجسام المعتبرة كاملة عضوياً".

إن تثبيت الجسم، وتحليله، إنما يتحقق من خلال تطوّره وحركته الذاتية، مما يدفع إلى إيجاد الوسيلة لمناسبة فلنتذكّر – بهذه المناسبة – جدلية المادة، ووسيلة البحث، التي أوجدها هيغل طريقة لإدراك الحقيقة الموضوعيّة، تظهر كانعكاس ظاهري، بل تأخذ تعريفها من المادة نفسها، لأن هذه الطريقة توجد بمبدئها الفطري وروحها[10].

ولذا، فإنّ ماركس أشار إلى أنّ طريقة التفكير النظري، التي بواسطتها – نحصل على تصوّراتنا عن الأشياء كبنية موجودة للعناصر المختلفة الذي يمكن أن يظهر ارتباطها المتبادل كما يبدو في حركة الجسم بشكل عام، فإنّ إظهار ما هو مميز للأجسام جميعها يُعدّ صحيحاً من حيث العلاقة العلميّة مع أنه غير كافٍ، حيث يفترض

* المنظومة: النسق جملة من العنصر المترابطة على نحو معين والتي تشكل كلاً واحداً وعموماً يمكن النظر إلى أي من موضوعات الواقع على أنه منظومة، المعجم الفلسفي المختصر، مرجع سابق، ص 487.

10 لينين ن.اي. دفاتر فلسفية، موسكو، المؤلفات الكاملة، المجلد التاسع والعشرون، بلا تاريخ، صفحة 201.

وجود فهم تجريبي للأجسام، وفق هذه المميزة غالباً ما يتدخل هذا التجريد أو ذاك (المقصود: التجريد الخاص بفرد مستقل) والصفات العامة الملحوظة تجريبياً[11].

هذا وقد أظهر ماركس، كيف أن التفكير – بالذات – وهو الذي يوجد لحظات التجريد بالنسبة إلى حركة الجسم وبمساعدة هذه الأشياء لا يمكن فهم أي درجة إنتاج تاريخية حقيقية[12].

وفي مثل هذه الصعوبات، يصطدم الباحث في أثناء التحليل العام للنظم السياسية، تحليلاً عملياً ومنهجاً وفلسفياً، لذا – وقبل الخوض في تحليلٍ عميق – للنظام السياسي، وخصائص تنظيمية ووظيفية، لابدَّ من شرح الجهاز النظري، وتقديم تفسير عميق له، يتناسب مع المذكور أعلاه من مواقف معالجة تجاه المدروس ويعدُّ المنهج العلمي الوسيلة الأكثر قبولاً – كما سبقت الإشارة إلى ذلك – في بناء مثل هذا النظام وتنظيمه.

إن مثل هذه المفاهيم، كالمنهج العلمي، أو النظام، أو الهيكل، أو الوظيفة أو التنظيم، تعمل كأداة مباشرة للبحث من جهة، ومن جهة أخرى فإن المفاهيم كالنظام السياسي، والمنظمة السياسة وغيرها، تعبّر عن السمات الجوهرية للموضوع المدروس.

ج- المبادئ العامة للمادية الديالكتيكية كوسيلة للمعرفة ولتحويل النظم الاجتماعية.

من أجل إيجاد مبدأ تنظيم، على أساس المادة الديالكتيكية، ومن أجل المنهج العلمي المنتظم فإن أولوية الشروط أو الظروف تلك التي أشار إليها ماركس، بأن أي موضوع يمكن تطويره بطريقتين:

11 ماركس، مخطوطات اقتصادية، 1857-1859، ماركس وانغلز، موسكو، المؤلفات الكاملة، المجلد، 46 ، بلا تاريخ، صفحة 31-32.

12 المرجع السابق، ماركس وأنجلز، المجلد 46، صفحة 34.

1. كنتيجة مشكلة للتطور، ووفق سير عملية إيجاد هذه النتيجة ففي الحالة الأولى، يمكن للموضوع أن يبحث من خلال تفاعله مع بقية الأجسام الموجودة، وفي الحالة هذه، فإننا نتعامل مع صفات سير العلمية الفراغية الإحصائية للتطور، إذ إن الأجسام المتشكلة تتفاعل مع بعضها، وتؤثر في ذاتها، مما يؤدي إلى تغيرات فيها، بقدر ما تكون تلك الموضوعات، أو الأجسام ذات ترابط متبادل فراغياً.
2. وكنتيجة أخرى، فإننا نحصل على هيكل عام، لعناصر مترابطة مع بعضها وتحدّد بشكل عام وظيفة مثل هذا الهيكل، والوظيفة التي تنتج، بتفاعل عناصر البنية.

وهكذا ففي كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع يمكن لنا، تصور الطبقات أو الفئات والمنظمات في مختلف أنماط الوعي، على هيئة نظام معقد جداً، تتفاعل عناصره مع بعضها، وفي هذه الحالة يمكن تفسير كل انعطاف تاريخي، كنتيجة كلية لتأثير العوامل الاجتماعية (بإلقاء المسؤولية التاريخية على عاتقهم)، والقوى الاجتماعية النشطة التي بدأت في تأثيرها التاريخي مباشرة، وبهذا الشكل فإنه في حالات دراسة العناصر كلها ذات التأثير المتبادل فيما بينها، والموجودة، والمتعايشة في نظام اجتماعي، فإنه يظهر كنظام آلي – ميكانيكي.. مثل هذا النوع من الآراء متجسداً ومتمثلاً في المادية التأملية التي استطاعت بشكل أو بآخر، أن تجد جواباً عن مسألة تكوين البنية الاجتماعية وكيف توظف هذه البنية في أحسن الحالات، بيد أن التأملية المادية لم تتمكن من إيجاد حل لهذا السؤال: لماذا تتألف البنية الاجتماعية على هذا النحو بالتحديد؟!

وكيف يتم منشؤها، ولماذا تتغيّر أعضاؤها المستقلة، وقد كتب غولباخ: "يتشكّل المجتمع من مجموعة عائلات، ومن أفراد، وقد توحّدت هذه – فيما بينها كي تتمكن من تلبية متطلبات المجتمع بسهولة، ولتمكن المجتمع من تجسيد القدرات المنشودة

لتخفيض القيمة بفضل المساعدة المتبادلة، وبالأخص إمكانية الاستخدام المتأني للخبرات التي تقدمها الطبيعة وتقدم – بفضلها – عمل البشر".

وهنا، لابدَّ من القول: إن مثل هذه النظرة لم تُعتمد من قِبل هذا التيار بشكل نهائي، وبخاصة في كثير من طرائق المعالجة للنظم الشائعة. والحديث – اليوم – يدور حول طريقة المعالجة البنيوية والوظيفية* في علم الاجتماع البرجوازي (بارسوكات، ومبرنونات) وحول الأساليب التركيبيّة. وكذلك في علم اللغة (ليفي ك، ستروك) وحول تاريخ العلم (فوكوج)، وغيرهم بالطبع، لا يمكن تجاهل الأهمية العلمية، لما توصلوا إليه وما يصيبهم سوى مناصرتهم للمذهب التجريبي الذي يتناسب والهدف العام، مع الفلسفة الإيجابية، وهذا التوجّه الإيجابي بالتحديد وليس طرائق المعالجة، التي سبق التنويه عنها، هي التي تعوّض نظريتهم، من أن تكون مقبولة - علمياً – فعلى سبيل المثال – الوظيفة – بوصفها الوسيلة المحددة التي تنشئ العلاقة المتبادلة، لهيكل الجسم المنتظم، مع وظائفه التي تتفحّص حياة الجسم الاجتماعية – وظيفياً – أي تجسيد العناصر المختلفة للبينة المعطاة. وهذا ما عُدَّ ضمن ترسانة العلوم الفلسفيّة المنهجيّة.

بيد أنّ الوظيفة في علم الاجتماع، وفي إطار ما يسمّى "بنظرية الفعل الاجتماعي" ومن خلال مؤلفات بوربسوترس.. إنما تعدُّ أساس الوضع السياسي المحافظ في المجتمع البرجوازي، كما تعدّ إرشاداً للنظام السياسي.

يظهر أنّ التفكير يدفع إلى تثبيت تناسب الهيكل والوظيفة كبعض من السمات الثابتة والمفترض أن تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً. ولا تفسير ثالث معطى هنا: فإمّا أن يكون الهيكل هنا هو سبب الوظيفة، وإمَّا عكس ذلك، أي الوظيفة التي يُنظر إليها

* البينة والوظيفة: مفهومان مترابطان يعبّران عن الصلة بين تركيب المنظومة وأسلوب عملها والبنية هي الأساس الداخلي للوظيفة الذي يتجلى في أسلوب العمل المميز للمنظومة وهي أكثر ثباتاً واستقراراً مقارنة بجملة الوظائف – المعجم الفلسفي المختصر، دار التقدم، موسكو، 1986، صفحة 95.

كسبب في هيكلة التنظيم للموضوع المعطى، وسبب التغيّر، مما يدعو العوامل الخارجيّة إلى أن تؤدي دورها، فتتفاعل مع الموضوع، وتعطيه دوراً ملحوظاً.

هذا التأويل الآلي لطريقة معالجة النظم، لابّد لها من أن يقتصر دورها على ترك سمات النظم، خارج مجال الرؤية، ويشهده بصورة فظّة تلك المفاهيم الأولية، كالهيكل والوظيفة، وغيرها وفي أثناء بحث النظم السياسية، المقتبسة من التطورات البنيويّة**– السياسيّة، تكمن المشكلة المعقدة بمسألة علمية المفاهيم، وفي إعطائها وضعاً منهجياً علمياً ذا تحولات بنّاءة.

كما أشار المؤلفون الاشتراكيون[13] في مجال "النظم السياسيّة" إلى أنه لابد من الانتقال إلى طريقة تحديد المفاهيم الأوليّة تدريجياً، وإقحامها بالتقويمات المفهومة، ذات المدلول الواحد والمقبولة، التي تقيّم بدقة بالمضمون أو المحتوى أو الجوهر، فعلى سبيل المثال لا الحصر ومن أجل تقريب النشاط السياسيّ إلى المستوى العلمي، يجب أن يكون هذا النشاط مكملاً في ذاته لما هو آتٍ.

1. قنوات محدّدة للظهور [المساهمة في الانتخابات... وعبر وسائل الإعلام..].
2. درجة الاستيعاب الكامل من قبل الأشكال المشار إليها لكل أنواع المجتمع السياسية[14].

بيد أنّ الاستيعاب الكامل لمثل هذه الموضوعات المعقدة كالنظام السياسي الذي يمكن تجسيده ضمن أطر الوصف البنيوي*. لذا لابدَّ – هنا – من ملاحظة عناصر النظام وأشكال تفاعله، وبمعنى آخر – يمكن الحصول على تصوّرات دقيقة، عن

** البنيوية: اتجاه منهجي رائج في عدد من العلوم الإنسانية يطرح في المقام الأول بحث الموضوع المدروس، المعجم الفلسفي المختصر، موسكو، دار التقدم، 1986، صفحة 96.

13 انظر، مؤلفات سيترون م.ى "المبادئ العامة ودورها المنهجي العلمي" لينغراد: دار العلم، 1971، أسس وظائف نظرية التنظيم، لنيغراد، دار العلم، 1972.

14 انظر: نقد نظرية علم الاجتماع البرجوازية المعاصرة، موسكو: دار العلم، بلا تاريخ، الفصل الأول.

* راجع البنيوية.

تركيبة النظام، وعن آليته وفق علم – الاستاتيكا – فالإسقاط الوحيد الجانبي لذلك الموضوع المتعدد الجوانب والممتدّ في فراغية، ووفق الموضوع، إنما يؤدي إلى تحليل تلك التصوّرات الصوريّة، لسلطة الدولة وهيئاتها – كالحزب، والنقابات .. بل وللدّوائر السياسية وأنظمتها كنظام الانتخابات، والإشراف على رقابة أعمال السلطة التنفيذية، وسواها.

فقد عدّ ماركس: "أن مثل هذه الطرائق في البحث إنما هي صحيحة – علمياً – بيد أنها قاصرة وغير كافية، إذ إنَّها تحتوي في أُطرها إمكانية تحقيق الفهم العقلاني المنطقي، للكليّة العضويّة" الأمر الذي يبيّن أن الخطوة النظرية القادمة، إنما هي في تطوير معارفنا عن المادة المتطورة، وهذا يدفع إلى ضرورة استخدام المنهج العلمي المنتظم، بغية تفسير النظام السياسي كهيئة معقدة التنظيم وذات سلوك احتماليّ، إذْ إنّ عناصر هذا النظام السياسي يمتلك درجات كبيرةً من الحرية، ويمكنها أن تختار هذه الحالة أو تلك، أو هذه الطريق أو ذلك السبيل من السلوك، ولابدَّ من التفحّص الكامل للنظام السياسي ووظيفته، ليحدّد – من بعدها – سمات المجتمع الاشتراكي بشكله الواضح من خلال مقدمة دستور بعض البلدان الاشتراكية، إذ جاء فيه أن مجتمع الديمقراطية الحقيقة، هو المجتمع الذي يؤمن نظامه السياسي، إدارة فعّالة لكل الأعمال الاجتماعية الذي يحقق أكبر مشاركة ممكنة لجماهير الكادحين في حياة الدولة، كما أنّه يحقق – في الوقت نفسه – حرية المواطنين، وواجباتهم ومسؤولياتهم أمام المجتمع[15].

إن الكشف عن مضمون هذا التحديد، إنّما يفرض تحليل العلاقات السياسية لمختلف فئات المجتمع، وتحليل الآلية المعقدة للعلاقات المباشرة وغيرها بين الحاكم والمحكوم، وبين القرارات وواقع تجسيدها، وبين معايير الحقوق واستخدامها الفعّال،

15 دستور الاتحاد السوفيت سابقاً.

والمعروف أن ماركس هو أوّل من استخدم المنهج الديالكتيكي استخداماً فعالاً في تحليل العمليات الاجتماعية وفي الظواهر الاجتماعية، وفي تطوير المجتمع كنظام عضوي يطور تلقائياً، إذا ما تعرض – وبكل حزم – للفهم الميكانيكي حول النظم السياسية، فهماً يفرض بحث ما هو عام فقط، وما هو متكرر التي يمكن في تكرارها ولزومها التطابق في جوهر الظاهرة الاجتماعية. كما أن السمات التنظيمية للمادة تتوقف بالظهور فقط على المضمون الوظيفي، ومما يثبت هذا الأمر هو تلك النظريّة التي يمكن أن يبدو مدلولها ومضمونها في الفهم الماركسي للنظام العضوي. فكل علاقة في النظام البرجوازي السابق تستدعي مثيلاتها في شكل اقتصادي برجوازي، وهذا الشكل يظهر محل وضع كشرط أولي، أي إنّ له مكاناً في كل نظام عضوي.

ويكشف عن أن النظام العضوي كجملة متكاملة له شروطه الأولية، في أثناء تطوّره باتجاه الكمال الذي يتشكّل – تحديداً، من أجل إخضاع عناصر المجتمع كلها له، وتشكيل هيئات في المجتمع لا يستطيع الوصول إليها النظام العضوي، وبهذه الطريقة فإن النظام خلال مجرى تطوّره التاريخي، يتحول إلى كلي[16] إن الأسلوب الأنجع الذي أوجده ماركس لتحليل النظم العضوية في: "أسلوب الاقتصاد السياسي" هذا الأسلوب المجسّد كاملاً في مؤلفه: رأس المال، إنّما يقوم – بشكل عام – لأجل المنهج العلمي في النظام التنظيمي والوظيفي والبنيوي، ويعدّ الأكثر استخدماً وقبولاً في بحث حركية النظم السياسية، ويمكن مساعدة هذا الأسلوب في وصف الانسجام المتبادل للعوامل الكامنة في الوجود الاجتماعي، وإيجاد وعي لهذا الوجود، كما أن هذا الأسلوب إنما يكشف خصائص النظم السياسية ويعمل في الوقت نفسه على إظهار سبب تشكيل هذه النظم السياسي، وإعادة إنتاجها في تلك العملية الاجتماعية. إن منهج تحليل النظم العضويّة المحتوى على مبدأ الماديّة التاريخيّة، وقد سمّاه – ماركس – الانتقال من التجريد إلى المحسوس أي إلى التحديد، حيث يكشف عن الشروط الأولية

16 النظم السياسية المعاصرة، مقالة، موسكو، دار التقدم، 1978، ص 76.

للثقافة الاجتماعيّة، وعن نزعات تطور مختلف مجالات الحياة، ومن ثم يتمثل أشكال الوعي الاجتماعي وكل منها إنما يظهر نتيجة لحالات سابقة مستقلة ولأسباب داخلية والأعضاء – هنا يكمّل بعضهم بعضاً ويظهر هناك مجموعة أعضاء "غير مدركة" وعن طريقها، يتطوّر النظام نحو الكمال، ونتاج التطور يتمثل في أنها أساس وسبب داخلي، وهي – في الوقت ذاته – قانون لتطوير النظام بشكل عام، ولأعضائه المستقلين، وغير هذه الطريقة لا يصلح لمعالجة النظام السياسيَّ، بغية الكشف عن ديناميكية التطور الداخلي ومنطقه. وذلك المنطق الذي تفرضه الضرورة الموضوعية لإدراك التناقضات الأساسية للتطور الاجتماعي التي تظهر طرائق التخلص منها في:

1. شكل أهداف النشاط الواعي عند الناس.
2. شكل تحديد أسس التطوّر التلقائي كوحدة عضوية.

لذلك فإن منهج ماركس[17] المنطقي أضحى شكلاً عاماً، يستند إليه في التطبيق، سواء أكان ذلك في المجتمع أم في الأجسام الأخرى وقد أدى هذا الشكل إلى نظرية في بناء الاشتراكية، وهذا المنطق إنما هو ديالكتيكي مادي تختلف مبادئه جذرياً عما جاء في المنهج التجريبي.

أولاً: إذ يمكن تشكيل هذا المنطق كمنهج علمي، أضحى ممكناً على أساس المنهج التجريبي.

ثانياً: يمكن قبول هذا المنطق الديالكتيكي عند الانتهاء من المعالجة الأولية للمادة.

ينبغي أن نأخذ بالحسبان هاتين الملاحظتين اللتين تخصان استخدام الجدلية، عند بناء طرائق المعالجة التنظيمية على الأساس الجدلي علماً بأن المادة التي تطرحها بعض العلوم المحددة، إنما تعالج على أساس سمات حالات الحركة والتطور الكامل للنظام العضوي.

17 ماركس، مخطوطات اقتصادية، فلسفية، 1851-1861، ماركس وأنغلز، موسكو، المؤلفات الكاملة، بلا تاريخ، المجلد 46، صفحة 46، 36-37.

أمّا عمليّة التطوّر فتأتي على شكل تنظيم الحركة كوسيلة للتخلص من التناقضات في الوقت المناسب إذ إن الكشف عن التناقضات في نزعات الماضي والحاضر، تلك النزعات المتحوّلة عند ظهور شمولية العلمية وكليّتها، إذ إن الحاضر هو المعبّر عن تلك الحالة، فتماشياً مع هذا الأساس، فإن وسيلتي التفكير النظري المشكلتين تاريخياً، تبرزان بمستويين مختلفين في المادة الديالكتيكية بوصفها منهجاً، فضلاً عن كونهما مرتبطين عضوياً.

ح- خاتمة:

في الاعتماد على المبادئ المنهجية العامة للمادية الديالكتيكية وعلى مبدأ الكلية ومفاهيم الحتمية الداخلية والخارجية في المنهج التنظيمي المنظم أُبْرِزَتِ المبادئ العامة للمادة الديالكتيكية، كوسيلة للمعرفة بهدف تحويل النظم الاجتماعية، كذلك بُحِثَتِ العلاقة بين الشمولية والمنهجية في أداء وظيفة النظم السياسية وتطورها.

وبالانتقال إلى دور الطبقة العاملة ومهمتها التاريخية في عملية التغيير الاجتماعي وحتمية انتصارها من أجل إقامة سلطة ديكاتورية الطبقة العاملة (البروليتاريا).

فإننا نجد أن هذا الدور قد تعرض للنقد من قبل مفكرين عدّة ومنهم ماركوز هربرت* زعيم مدرسة فرانكفورت. حيث يتساءل في ضوء أفول الاشتراكية في أوروبا الغربية بين عامي 1920-1930، عما إذا لم تكن المادية التاريخية الماركسية قد ضلت السبيل حول شروط انبثاق الوعي الطبقي، وتظهر شكوكه في الماركسية في كتابه "حول مسألة الديالكتيكية" (1930) وهو يرى أن مفهوم الوعي الطبقي الصحيح، كما يقترحه لوكاكس في "التاريخ والوعي الطبقي"، أكثر تجريداً من أن يستوعب الوجود الاجتماعي المعقد للفرد والانجذاب إلى العمل الذي يميزه والماركسية لم تر، بسبب الطابع التجريدي

* ماركوز هربرت (1898-1979)، فيلسوف سوسيولوجي أمريكي، أيديولوجي الحركة اليسارية، مؤلفاته الأساسية "العقل والثورة، "الإنسان ذو البعد الواحد"، "نهاية الاوتوبيا"، المعجم الفلسفي المختصر، موسكو، 1986، صفحة 583.

لمفهوم الطبقة التاريخي، طاقات كل فرد من أجل سياسية يسارية ولم تتساءل عن وسائل تنمية هذه الطاقات، ونتيجة لذلك فإن الماركسية مسؤولة عن الهوة التي لا يمكن، بشكل ظاهر، تجاوزها بين النظرية والممارسة، بين التنبؤات التاريخية حول التغير التاريخي والإمكانات المشخصة التي تتيح الوصول إليه[18].

كذلك يشدد ماركوز ومدرسته على دور التكنولوجيا ويرون أن المجتمعات الصناعية المتقدمة المنخرطة في السعي وراء التقدم العلمي والتقني كلّها تتكيف مع عقلانية الإنتاج التكنولوجي مهما تكن مؤسساتها السياسية والعقلانية التكنولوجية، تنظم كل قطاع في المجتمع، من أجل أن يتبع المبدأ الإيديولوجي الأساس للإنتاجية المادية[19].

حلت الثورة العلمية التقنية محل الثورة الصناعية، وتلخص بدورها في الكشف عن طاقات جديدة منها بالدرجة الأولى الطاقة الذرية والطاقة الالكترونية التي بدأت مع تفجير الذرة وتدور البحوث اليوم حول استقطاب الطاقة الشمسية، وأيضاً في الكشف عن آليات جديدة قائمة في الطبيعة، وقد حُققت آليات اصطناعية منها الأتمتة أو التسيير الذاتي للمعامل، وقد حلّت محل المكننة، مما قلص دور الإنسان الذي كان في النظام السابق يسهر على الآلة كي لا تتعطل حركتها مما أدى إلى نتائج اجتماعية مهمة منها – تقليص دور العامل – حتى العامل المتخصص[20] ومن ثَمَّ تقليص دور الطبقة العاملة الذي تحدث عنها ماركس وأنجلز وعدم قيام الأممية العمالية ومن ثَمَّ العامل كما تصوره ماركس لم يعد مرتكز الثورة وفعاليتها.

18 قاموس الفكر السياسي الجزء الثاني تأليف مجموعة من المختصين ترجمة أنطوان حمصي، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 1994، صفحة 208.

19 المرجع السابق نفسه، صفحة 209.

20 الأستاذ أنطوان مقدسي، لمحة عن تطور الفكر العالمي، المعهد العالي للعلوم السياسية، 1977، صفحة 27.

المراجع والمصادر

1. كيللي ن. ج. كورفان، م.ي، النظرية والتاريخ (القضايا العلمية والتاريخية، موسكو: دار الإصدارات السياسية، 1945.
2. انظر: أ- ستروف م. ي. أسس النظرية التنظيم الوظيفية- لينغراد: دار العلم 1972- بيدوبيرغ ي. ف- يودين .ى. غ كوين. المسلك المنتظم، وجوهره، موسكو أدار العلم، 1973

ب- بيترر شينكول ل. أ- وحدة التنظيم والحركة الذاتية، موسكو: العلم. 1975.

ج- غفيشياني د. م. المادية الديالكتيكية. الأساس الفلسفي للبحوث النظامية، موسكو: دار العلم، 1980.

د- أفاناسيف ف.ع المجتمع. التنظيم. المعرفة. الإدارة، موسكو: دار العلم، 1981.

ه- كوزمين ف. ب. مبدأ التنظيم، والمنهج العلمي عند ماركس،: دار الإصدارات السياسية، 1986.

3. أنغلز. ف – لودفيغ فيورباخ، نهاية الفلسفة الألمانية الكلاسيكية، ماركس في ربيع عام 1845، وقد نشرها أنجلز 1888.
4. ماركس وأنجلز، المؤلفات الكاملة، موسكو، الطبعة الثانية باللغة الروسية، المجلد 21، بلا تاريخ.
5. لينين. ف. ى، مختارات الجزء الثاني، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، دون تاريخ.
6. لينين ف. ي، الدولة والثورة، موسكو: المؤلفات الكاملة، المجلد 33، بلا تاريخ.
7. لينين ن. اي. دفاتر فلسفية، موسكو، المؤلفات الكاملة، المجلد التاسع والعشرون، بلا تاريخ.

8. شيرواكوف ف. ن، علم الأخلاق والمعيارية، قضايا فلسفية، موسكو، 1982، العدد الثاني.
9. ماركس، مخطوطات اقتصادية، 1857-1859، ماركس وانجلز، موسكو، المؤلفات الكاملة، المجلد، 46، بلا تاريخ.
10. قاموس الفكر السياسي الجزء الثاني تأليف مجموعة من المختصين ترجمة أنطوان حمصي، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 1994.
11. الأستاذ أنطوان مقدسي، لمحة عن تطور الفكر العالمي، أصلية درست في المعهد العالي للعلوم السياسية، 1977-1978.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2011/5/23.